

القطاع الصناعي

نظرة عامة

امتد أثر الأزمة المالية العالمية إلى القطاع الصناعي، مما أدى إلى انكماش القيمة المضافة لهذا القطاع على مستوى الدول الصناعية والدول النامية بما فيها الدول العربية. وقد سجل الناتج الصناعي المحلي للدول العربية انكماشاً بنسبة تقدر بحوالي 31.4 في المائة في عام 2009 مقارنة مع معدل نمو بحوالي 35.2 في المائة عام 2008. ويرجع هذا الانكماش بالأساس إلى تراجع القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية للدول العربية، إثر انكماش الطلب العالمي على النفط وتراجع متوسط أسعاره خلال عام 2009. أما فيما يخص الصناعات التحويلية، فقد تباطأ معدل نموها، حيث بلغ حوالي 3 في المائة فقط في عام 2009 بالمقارنة مع حوالي 18 في المائة في عام 2008.

وفي جانب التطورات في أنشطة الصناعات التحويلية، فقد تأثرت صناعة مواد البناء بالأزمة المالية العالمية حيث تم إلغاء أو تأجيل عدد من المشاريع الإنشائية لدى القطاع الخاص، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الأسمنت والحديد الصلب والألمنيوم، وتراجع أسعارها. ولقد انخفضت قيمة ناتج قطاع التشييد لمجموع الدول العربية بنسبة بلغت 3.3 في المائة في عام 2009 مقارنة بنسبة زيادة بلغت 21.4 في المائة في عام 2008.

وبالنسبة للصناعة الهيدروكربونية، استمر عدد من الدول العربية في تنفيذ مشاريع تطوير المصافي القائمة لتحسين مرونتها لتكرير أنواع مختلفة من النفط الخام الثقيل، مستفيدة من انخفاض تكاليف الإنشاء الناجمة عن تباطؤ المشاريع الإنشائية في مختلف المناطق في العالم. وتراجعت أسعار الأسمدة إلى أدنى مستوياتها منذ فترة طويلة، كما انخفض الطلب عليها جراء أجواء عدم التيقن لدى المزارعين بالنسبة لأسعار منتجاتهم.

وآثرت الأزمة المالية العالمية على صناعة الأثاث في الدول العربية إثر تراجع الطلب الخارجي على منتجاتها، وقد انخفضت الصادرات وتقلص حجم العمالة في هذه الصناعة.

الناتج الصناعي العربي

بلغ إجمالي الناتج المحلي لقطاع الصناعة في الدول العربية كمجموعة حوالي 689 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 1,005 مليار دولار في عام 2008، وهو ما يمثل انخفاضاً نسبته 31.4 في المائة. ويرجع ذلك أساساً إلى

انخفاض قيمة الناتج في الصناعة الاستخراجية خلال عام 2009، بسبب تراجع متوسط أسعار النفط وإنتاجه، مقارنة مع ما وصل إليه في عام 2008 جراء انكماش الطلب العالمي. ولقد تراجعت المساهمة الإجمالية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في عام 2009، حيث بلغت نسبتها 40.6 في المائة مقارنة بنسبة 52 في المائة في عام 2008. وفيما يتعلق بمساهمة القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي من نسبة 43.4 في المائة في عام 2008 إلى 30.4 في المائة في عام 2009. أما مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت من نسبة 8.7 في المائة في عام 2008 إلى 10.2 في المائة في عام 2009، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية)
(2009-2005)

(مليار دولار)

إجمالي القطاع الصناعي		الصناعة التحويلية			الصناعة الإستخراجية			السنة	
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي* (%)	معدل النمو السنوي (%)	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو السنوي (%)		
48.2	36.7	534.4	9.7	11.6	107.6	38.5	45.0	426.8	2005
49.2	21.6	649.6	9.5	16.5	125.4	39.7	22.8	524.2	2006
48.5	14.5	743.6	9.3	13.3	142.1	39.2	14.7	601.5	2007
52.1	35.2	1005.1	8.7	18.0	167.7	43.4	39.2	837.4	2008
40.6	31.4-	689.4	10.2	3.0	172.8	30.4	38.3-	516.6	2009

المصدر: الملاحق (2/2) و(1/4) و(2/4) و(3/4).

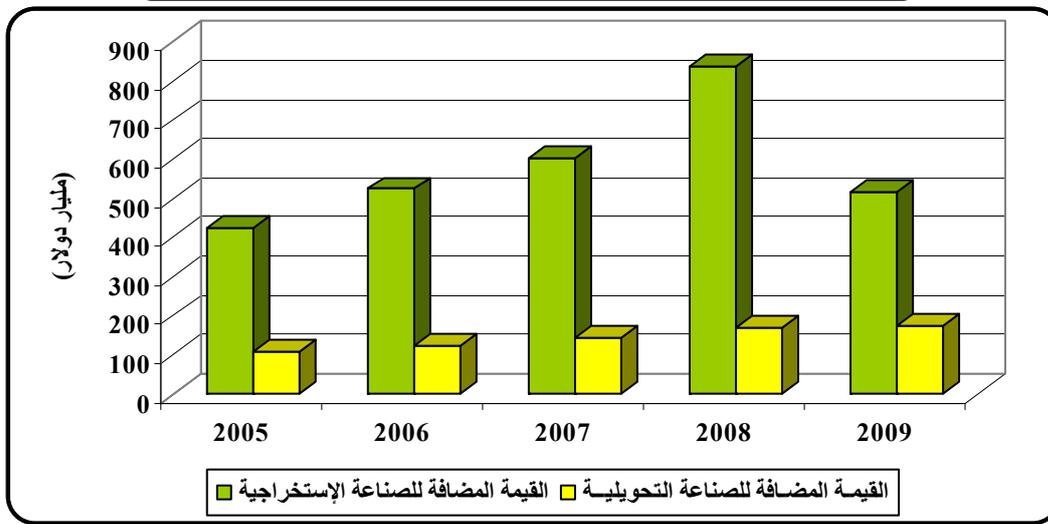
الصناعات الإستخراجية⁽¹⁾

تشمل الصناعات الإستخراجية في الدول العربية استخراج النفط والغاز الطبيعي وخامات المعادن مثل الحديد والزنك والنحاس والذهب، وكذلك الخامات غير المعدنية مثل الفوسفات والبوتاس، بالإضافة إلى المحاجر. ويشكل استخراج النفط والغاز الطبيعي النشاط الاقتصادي والمصدر الرئيسي للدخل في عدة دول عربية. وفي عام 2009، تراجعت القيمة المضافة للصناعة الإستخراجية بنسبة 38.3 في المائة عن العام السابق لتبلغ حوالي 516.6 مليار دولار. وتراجعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كذلك من حوالي 43.4 في المائة عام 2008 إلى حوالي 30.4 في المائة عام 2009.

(1) أنظر الفصل الخامس من هذا التقرير للمزيد من التفاصيل عن صناعة النفط والغاز الطبيعي.

وعلى صعيد الدول، فقد تراجع أداء الصناعات الاستخراجية في عام 2009 في جميع الدول العربية، باستثناء السودان ومصر، حيث سجلت كل من الجزائر والإمارات واليمن والسعودية وليبيا أكبر نسبة انكماش للقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية تراوحت بين 47.5 في المائة و42.4 في المائة. وتراوحت نسبة انكماش القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية بالنسبة لبقية الدول العربية بين 37.8 في المائة في كل من عُمان وسورية و5.5 في المائة في تونس في عام 2009، الملحق (1/4) والشكل (1).

الشكل (1) : تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الإستخراجية والصناعة التحويلية في الدول العربية خلال الفترة (2005-2009)



المصدر: الملحقان (1/4) و(2/4).

وفيما يتعلق بالتطورات في الصناعات الإستخراجية غير النفطية، تسعى بعض الدول العربية التي تملك كميات من خامات المعادن، مثل الحديد والزنك والنحاس، والخامات غير المعدنية، مثل الفوسفات والبوتاس، إلى تهيئة بيئة مشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي في مجال تطوير صناعة البحث والتنقيب والتعدين. ويعزى السبب في ذلك إلى تطلعها لتحسين وضعها الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص العمل. ومن هذا المنطلق، قامت بعض الدول العربية بوضع القوانين والتشريعات لتفعيل أنشطة الصناعات الإستخراجية فيها. فعلى سبيل المثال، قامت اليمن، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بوضع القوانين المتعلقة بعمليات البحث والتنقيب والتي تهدف إلى تحفيز القطاع الخاص والشركات الأجنبية في الاستثمار في هذا القطاع من خلال تسهيل إجراءات الحصول على حقوق استكشاف وتطوير المناجم. وفي مصر، تعمل الحكومة أيضاً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية على تشجيع الاستثمار في قطاع التعدين لاستكشاف وتطوير مناجم المعادن الثمينة مثل الذهب. والجدير بالذكر أن القوانين والتشريعات التي قامت بإصدارها الجزائر في عام 2001 لتحفيز الاستثمار في قطاع التعدين والمناجم ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص، إذ بلغت عمليات التعدين نحو 950 عملية خلال فترة 5 سنوات بعد إصدار تلك القوانين.

ومع أن تطور مثل هذه الصناعات يتأثر بتقلبات أسعار الخامات في الأسواق العالمية، إلا أن الاستثمار فيها وبالأخص في الدول العربية مازال محدوداً في ظل غياب القوانين التحفيزية لتشجيع القطاع الخاص وجذب الشركات الأجنبية. ويتوقع أن يزداد نشاط الاستثمار في قطاع التعدين وتطوير المناجم في الدول العربية على المدى الطويل مع انفتاح أسواقها وتوفر بيئة ملائمة للاستثمار فيها.

الصناعات التحويلية

نمت القيمة المضافة للصناعات التحويلية، إلى حوالي 172.8 مليار دولار في عام 2009 مقارنة بحوالي 167.7 مليار دولار في عام 2008. غير أن تداعيات الأزمة المالية العالمية أدت إلى تباطؤ النمو إلى 3 في المائة من 18 في المائة خلال الفترة ذاتها.

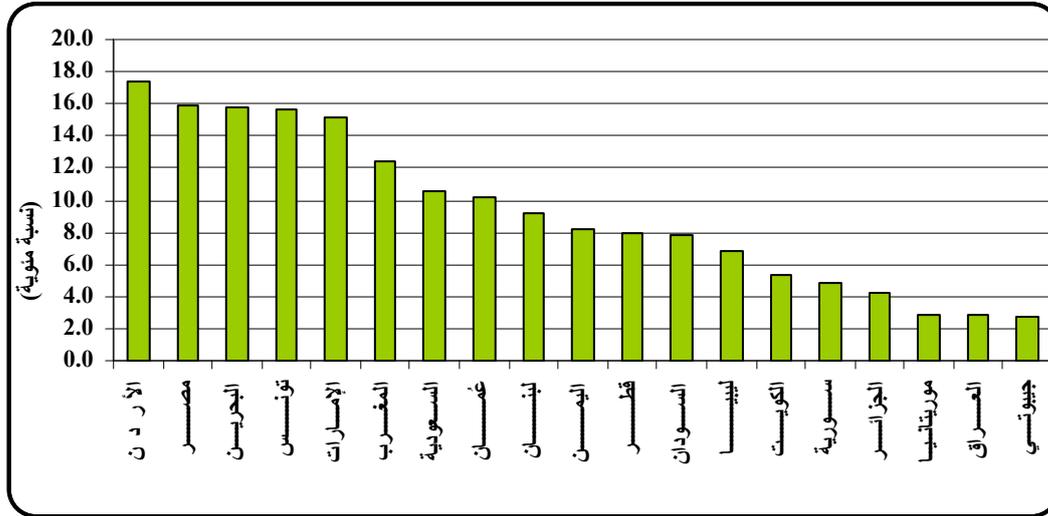
ولقد حققت عدة دول عربية نمواً جيداً في ناتج الصناعة التحويلية في عام 2009 وذلك على الرغم من تباطؤ معدل النمو في بعض منها مقارنة بعام 2008. فقد سجلت العراق نمواً في القيمة المضافة للصناعة التحويلية بلغت نسبته 47.3 في المائة في عام 2009، واليمن بنسبة 29.9 في المائة، في حين تراوحت نسبة النمو بين 18 في المائة و10.5 في المائة في كل من مصر ولبنان وسورية وجيبوتي والجزائر والإمارات وليبيا، وسجل كل من السودان والأردن نمواً في القيمة المضافة للصناعة التحويلية بنسبة 6.3 في المائة و3.8 في المائة على التوالي. وفي المقابل، فقد انخفضت القيمة المضافة للصناعات التحويلية في بقية الدول العربية بنسب متفاوتة. فقد تراجعت في عُمان بنسبة 26.1 في المائة، وفي قطر بنسبة 25.3 في المائة، وفي الكويت بنسبة 10.6 في المائة، وفي البحرين بنسبة 3.1 في المائة، وفي السعودية بنسبة 0.6 في المائة. ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتباط الصناعات التحويلية في الدول المذكورة بقطاع الصناعات الاستخراجية وخاصة النفطية منها والتي تراجعت قيمتها المضافة في الدول ذاتها. وأدى تراجع الطلب في المجموعة الأوروبية، وهي الشريك التجاري الرئيسي للمغرب وموريتانيا وتونس، إلى انخفاض القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الدول الثلاث في عام 2009 بنسبة 1.4 في المائة و9.3 في المائة و12.0 في المائة على التوالي، الملحق (2/4).

وكان لهذا الانكماش أثره السلبي كذلك على بعض المؤشرات الاجتماعية في الدول العربية وخاصة على مستوى البطالة⁽²⁾. وبالرغم من أنه يصعب إرجاع ارتفاع معدلات البطالة في الدول العربية بشكل كلي إلى تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية على الصناعات التحويلية، إلا أن تراجع أداء هذه الصناعات قد تسبب، بصورة جزئية، في ارتفاع معدلات البطالة خلال عامي 2008 و2009، في عدد من الدول العربية مثل الأردن والإمارات والبحرين ومصر. ففي الأردن، ارتفع معدل البطالة من 12.7 في المائة في عام 2008 إلى 12.8 في المائة في عام 2009، وفي الإمارات من 3.7 في المائة إلى 3.9 في المائة، وفي البحرين من 3.8 في المائة إلى 4 في المائة، وفي مصر من 8.8 في المائة إلى 9.4 في المائة.

(2) أنظر الفصل الثاني من هذا التقرير للمزيد من التفاصيل عن البطالة في الدول العربية.

وفيما يتعلق بمساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة، فقد بلغت 10.2 في المائة في عام 2009. وتعتبر هذه النسبة متدنية بالمقارنة مع مثيلاتها في دول أخرى مثل دول منطقة اليورو وكوريا الجنوبية والصين والهند حيث بلغت حوالي 18 في المائة، و28 في المائة، و32 في المائة، و16 في المائة، على التوالي⁽³⁾. وعلى مستوى الدول العربية فرادى، فقد تراوحت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بين حوالي 10.2 في المائة و17.3 في المائة في كل من عُمان والسعودية والمغرب والإمارات والبحرين ومصر وتونس والأردن. أما في بقية الدول العربية، فقد تراوحت هذه المساهمة بين 4.2 في المائة و9.2 في المائة في عام 2009، باستثناء كل من العراق وموريتانيا وجيبوتي التي جاءت دون 3 في المائة، الملحق (3/4) والشكل (2).

الشكل (2) : مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية عام 2009



المصدر: الملحق (3/4).

التطورات في أنشطة الصناعات التحويلية

تشمل الصناعة التحويلية مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية. ومن الصناعات التحويلية المهمة في الدول العربية صناعة مواد البناء مثل الأسمنت والحديد والصلب والألمنيوم، والصناعات الهيدروكربونية التي تشمل صناعات التكرير والبتروكيماويات والغاز، وصناعة الأسمدة وصناعة السكر وصناعة الأثاث.

(3) المصدر: قاعدة معلومات البنك الدولي (2009).

صناعة مواد البناء

تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في انكماش الموارد المالية المتوفرة لعدد من الدول العربية خاصة تلك التي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية نتيجة لتراجع أسعار النفط وانخفاض الطلب عليه. وكان لذلك أثر سلبي على المؤسسات المصرفية في توفير التمويل اللازم للاستمرار بتنفيذ المشاريع الإنشائية. وأدت تلك العوامل إلى انخفاض معدل النمو في ناتج قطاع التشييد لمجموع الدول العربية من 21.4 في المائة في عام 2008 إلى 3.3 في المائة في عام 2009. وبلغ معدل النمو في هذا القطاع في الجزائر حوالي 12.3 في المائة، وفي ليبيا حوالي 25.4 في المائة في عام 2009. وسجلت السعودية أعلى قيمة لناتج قطاع التشييد بين الدول العربية في عام 2009، حيث بلغت حوالي 18.7 مليار دولار، تلتها كل من الإمارات ومصر بحوالي 18.3 مليار دولار و 8 مليار دولار على التوالي، الملحق (5/4).

الأسمنت: ارتفعت الطاقة التصميمية للمصانع القائمة في الدول العربية من حوالي 182 مليون طن في عام 2007 إلى 199 مليون طن في عام 2008. وارتفع الإنتاج الفعلي من الأسمنت من 151 مليون طن في عام 2007 إلى 156 مليون طن خلال الفترة نفسها. وكانت حصة مصر هي الأعلى، إذ بلغت حوالي 36 مليون طن مشكلة 23.1 في المائة من الإنتاج الإجمالي للدول العربية. واستهلكت الدول العربية حوالي 174.2 مليون طن من الأسمنت في عام 2008، حيث تصدرت مصر الدول العربية في الاستهلاك بمقدار 38.4 مليون طن. وتعزى زيادة الطلب على الأسمنت إلى الطفرة العمرانية التي شهدتها عدة دول عربية خلال النصف الأول من عام 2008، وبصفة خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، الملحق (6/4).

تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في تقليص عدد المشاريع الإنشائية وبالذات في القطاع الخاص خلال عام 2009 مما أدى إلى انخفاض الطلب على الأسمنت، وتراجع الأسعار بسبب كثافة المخزون المتوفر. وانتهجت عدة دول عربية تشريعات للحفاظ على مصالح المصنعين المحليين عن طريق تحديد الأسعار وفرض رسوم على الأسمنت المستورد.

من جانب آخر، تسعى مصر والسعودية والإمارات والجزائر والمغرب والكويت وليبيا وسورية واليمن والسودان إلى زيادة طاقتها الإنتاجية من الأسمنت. والجدير بالذكر أن سورية وضعت خطة في عام 2005 تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية من الأسمنت بنحو 26 مليون طن، حيث تم تحقيق زيادة في ذلك الإنتاج بحوالي 6 مليون طن فقط حتى عام 2009.

الألمنيوم: بلغ إنتاج منطقة الشرق الأوسط من الألمنيوم الأولي حوالي 2.6 مليون طن في عام 2008، أي ما يعادل 6.5 في المائة من الإنتاج العالمي⁽⁴⁾. وتصل نسبة الاستهلاك المحلي إلى حوالي 16 في المائة من إنتاج المنطقة، وبذلك تصل النسبة المصدرة من ذلك الإنتاج إلى حوالي 84 في المائة. ويتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية لمصانع الألمنيوم في

(4) MEED, Middle East Business Intelligence, 2 July 2009.

الشرق الأوسط إلى حوالي 4.3 مليون طن في عام 2010 بعد تنفيذ مشاريع التوسعة وإنشاء مصانع جديدة للألمنيوم في عدد من الدول العربية. ويعتبر المناخ الاستثماري لصناعة الألمنيوم في الوطن العربي جذاباً، حيث يعزى ذلك لتوفر الوقود بكميات كبيرة وبأسعار مناسبة، إذ تتطلب الاستثمارات في تلك الصناعات بطبيعتها توفير محطات توليد الطاقة الكهربائية مخصصة لتشغيل مصاهرها التي تعمل على الكهرباء.

تعتبر الصناعات القائمة على منتجات الألمنيوم الأولى في الوطن العربي، والتي تستخدم أسلوب البثق، في مرحلتها الأولية علماً بأن منتجاتها تمثل حوالي 70 في المائة من الطلب في الشرق الأوسط، كما أن 90 في المائة منها يستخدم في قطاع التشييد. أما بالنسبة للطلب على المنتجات الأخرى من الألمنيوم والتي يتم تصنيعها بأسلوب الصب والدفنة، فيعتبر محدوداً. وعلى صعيد الأسعار، وصل أعلى سعر للألمنيوم الأولي إلى حوالي 3,300 دولار للطن في يوليو 2008. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وانكماش حجم الطلب، انخفض السعر إلى حوالي 1,300 دولار للطن تقريباً في نهاية الربع الأول من عام 2009، ثم بدأ في الصعود تدريجياً بعد ذلك إلى أن بلغ نحو 2,200 دولار للطن في نهاية عام 2009⁽⁵⁾.

الحديد والصلب: بلغ الإنتاج العالمي من الصلب الخام حوالي 1.2 مليار طن في عام 2009، وبانخفاض بلغت نسبته حوالي 8 في المائة مقارنة بعام 2008⁽⁶⁾. وبلغ إنتاج الدول العربية من الصلب الخام خلال النصف الأول من عام 2009 حوالي 6.4 مليون طن، وبانخفاض بلغت نسبته حوالي 20 في المائة مقارنة بالنصف الأول من عام 2008⁽⁷⁾. وأحرزت دول الشرق الأوسط زيادة طفيفة في إنتاج الصلب الخام للفترة ذاتها بلغت نسبتها أقل من 1 في المائة. كما زاد إنتاج الدول العربية من الصلب الخام في الربع الثاني من عام 2009 إلى نحو 3.4 مليون طن مقارنة بالربع الأول من عام 2009 والذي بلغ الإنتاج فيه حوالي 3 مليون طن.

شهدت أسعار الحديد والصلب تراجعاً حاداً خلال الربع الأخير من عام 2008، كما تراجع مستوى إنتاج واستهلاك الصلب بشكل كبير مع وجود مخزون كثيف من منتجات الصلب النهائية. وتراوحت أسعار حديد التسليح (وارد دبي) لعام 2009 بين 410 دولار للطن و520 دولار للطن. وتسببت الصادرات التركية من الحديد في إغراق أسواق بعض الدول العربية مثل مصر والإمارات. وللحد من الانعكاسات السلبية لهذا الوضع على الصناعات المحلية والعاملين فيها، تقدمت شركات الصلب في مصر بطلب رفع دعوى إغراق ضد الواردات الكثيفة من منتجات الحديد، في حين طالبت الشركات الإماراتية حكومتها بفرض رسوم على الواردات من حديد التسليح.

ساهمت الإستراتيجيات التحفيزية التي اتبعتها أغلب حكومات الدول العربية، والتي تركزت على تنفيذ المشاريع الإنشائية ومشاريع البنية التحتية، في تنشيط أسواق الحديد والصلب، الأمر الذي شجع المستثمرين في هذه الصناعة على

(5) London Metal Exchange.

(6) مجلة الصلب العربي، الإتحاد العربي للحديد والصلب، العدد 404-405، يناير - فبراير 2010.

(7) مجلة الصلب العربي، الإتحاد العربي للحديد والصلب، العدد 402-403، نوفمبر - ديسمبر 2009.

المضي قدماً في تنفيذ مشاريع التوسعة في مصانع الحديد والصلب استعداداً لزيادة الطلب على منتجاتها بعد انحسار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

الصناعات الهيدروكربونية

المصافي والتكرير: ارتفعت طاقات عمليات التكرير الابتدائي العالمي بنحو 1.6 مليون ب/ي في عام 2009، حيث بلغت 87.2 مليون ب/ي مقابل 85.6 مليون ب/ي في عام 2008. ويعود سبب هذه الزيادة إلى التوسعات في عدد من المصافي القائمة، الذي ارتفع من 655 مصفاة عام 2008 إلى 661 مصفاة عام 2009، إضافة إلى تشغيل مصافي جديدة في مناطق مختلفة من العالم. وبلغ إجمالي طاقات العمليات التحويلية العالمية بالعام الحفز نحو 31.5 مليون ب/ي في عام 2009، أي بزيادة تعادل 1.4 في المائة عن مستواه في عام 2008، الملحق (7/4).

بلغ إجمالي طاقات التكرير الابتدائي في الدول العربية في عام 2009 نحو 7.8 مليون ب/ي (حوالي 9 في المائة من طاقات التكرير الابتدائي العالمي)، إذ ارتفعت بحوالي 455 ألف ب/ي مقارنة بعام 2008، وذلك نتيجة لبدء تشغيل مصفاة لتقطير المكثفات في قطر بطاقة تكريرية قدرها 146 ألف ب/ي، وأخرى بطاقة 40 ألف ب/ي في العراق، إضافة إلى تعديل بيانات الطاقة التكريرية لمصافي الكويت بزيادة قدرها 47 ألف ب/ي.

ويسعى عدد من الدول العربية إلى تنفيذ مشاريع تطوير المصافي القائمة والتي تهدف إلى تحسين مرونتها لتكرير أنواع مختلفة من النفط الخام الثقيل، وكذلك تحسين قدرتها على إنتاج الوقود بمواصفات تلبية متطلبات التشريعات العالمية الخاصة بحماية البيئة. وقد تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية في تأجيل عدد من المشاريع في الدول العربية. ومن ناحية أخرى، قرر بعض منها الاستمرار في تنفيذ بعض من هذه المشاريع للاستفادة من انخفاض تكاليف الإنشاء التي نتجت عن تباطؤ المشاريع الإنشائية في معظم مناطق العالم.

الصناعات البتروكيمياوية: من أهم التطورات التي حصلت في الدول العربية في مجال الصناعات البتروكيمياوية في عام 2008، دخول مصنعين لإنتاج الإيثيلين في السعودية بطاقة 2.3 مليون طن في السنة وتشغيل خط إنتاج جديد في الكويت بطاقة 800 ألف طن في السنة، حيث مثلت هذه الإضافات حوالي 44 في المائة من الطاقة الإنتاجية العالمية المضافة للسنة ذاتها.

في السعودية، اكتمل تنفيذ تشغيل مصنع للبتروكيمياويات في منطقة الجبيل في سبتمبر 2008 بطاقة إنتاجية سنوية من الإيثيلين تبلغ حوالي 1 مليون طن، ومن البروبيلين حوالي 285 ألف طن، ومن البولي إيثيلين حوالي 800 ألف طن. كما تم إنجاز مجمع للبتروكيمياويات أيضاً في السعودية تبلغ طاقته الإنتاجية السنوية من الإيثيلين حوالي 1.3 مليون طن.

أما في الكويت، فقد بلغ الإنتاج السنوي من الإيثيلين حوالي 1.65 مليون طن بعد إضافة خط إنتاج جديد في نوفمبر 2008 للمصنع القائم في منطقة الشعبية، وبهذا أصبح ذلك المصنع عاشر أكبر مجمع لإنتاج الإيثيلين في العالم.

صناعة الغاز: شهد عام 2009 انخفاضاً في أسعار الغاز الطبيعي، سواء الغاز المسيل أو المنقول بواسطة الأنابيب، حيث تراوح معدل انخفاض السعر بين حوالي 55.7 في المائة في أسواق الولايات المتحدة وحوالي 55.6 في المائة في أسواق المملكة المتحدة. كما صاحب هذا الانخفاض في الأسعار تراجعاً في صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي ليصل إلى مستوى 167.6 مليار متر مكعب. وتصدرت قطر قائمة الدول العربية المصدرة للغاز إذ بلغت صادراتها حوالي 68.2 مليار متر مكعب أي بحصة 40.7 في المائة في إجمالي صادرات الدول العربية، تلتها الجزائر بنسبة 31.4 في المائة.

ومن أهم التطورات في صناعة الغاز زيادة الطاقة الإنتاجية من الغاز الطبيعي في الجزائر نتيجة للاكتشافات الأخيرة وزيادة طاقة أنابيب تصدير الغاز الطبيعي إلى أوروبا، إضافة إلى زيادة تصدير الغاز الطبيعي المسيل من خلال تطوير أسطول ناقلاتها. أما قطر، فتخطط لزيادة طاقة تصدير الغاز الطبيعي المسيل لنحو 77 مليون طن في عام 2011. وتعمل الجهات المعنية في معظم الدول العربية الأخرى على توفير وقود الغاز الطبيعي لمواكبة النمو في الطلب على الكهرباء إما عن طريق الاستيراد أو عن طريق تطوير مصادرها المحلية.

صناعة الأسمدة

توفر الأسمدة العناصر الغذائية الأساسية للنبات لكي يعطي إنتاجاً أفضل، وهي تساهم بشكل فعال في إنتاج المحاصيل الغذائية الإستراتيجية مثل القمح والأرز والذرة بالإضافة إلى الخضروات والفواكه. ويتوفر لدى الدول العربية مخزوناً كبيراً من المواد الخام يشكل مصدراً حيوياً لصناعة الأسمدة، حيث يوجد في المنطقة حوالي 70 في المائة من الاحتياطي العالمي لصخر الفوسفات، كما يوجد 30 في المائة من المخزون العالمي للغاز الطبيعي، اللقيم الأساسي لصناعة الأسمدة النيتروجينية، بالإضافة إلى الكبريت والبوتاس. وتعتبر هذه الخامات مصدراً أساسياً لإنتاج مختلف الأسمدة الفوسفاتية والنيتروجينية والأسمدة المركبة بأنواعها.

بلغ إجمالي الطاقة التصميمية للأسمدة بأنواعها المختلفة حوالي 51.7 مليون طن في عام 2008، في حين وصل الإنتاج الفعلي منها إلى حوالي 45.2 مليون طن بالمقارنة مع حوالي 50.2 مليون طن و45.6 مليون طن على التوالي في عام 2007. وبلغ إجمالي الاستهلاك والصادرات حوالي 21.5 مليون طن و24.7 مليون طن على التوالي في عام 2008 بالمقارنة مع حوالي 21.3 مليون طن و25.9 مليون طن في عام 2007. أما الإنتاج من الأسمدة المصنعة في الدول العربية، فقد بلغ حوالي 38 في المائة من الإنتاج العالمي لسلماد الفوسفات الثلاثي، تلاه صخر الفوسفات بنسبة حوالي

27 في المائة. وبلغت نسبة الصادرات العربية إلى الصادرات العالمية في عام 2008 حوالي 72 في المائة بالنسبة لصخر الفوسفات، و46 في المائة لحمض الفوسفريك، و42 في المائة لثنائي فوسفات الألمنيوم⁽⁸⁾، الملحق (8/4).

ارتفع الطلب العالمي على الأسمدة بشكل ملحوظ في عام 2008، كما ارتفعت أسعارها خاصة في الفترة الممتدة من يناير إلى سبتمبر من تلك السنة، حيث بلغ متوسط سعر حامض الفوسفوريك حوالي 1,404 دولار للطن مقارنة مع حوالي 453 دولار للطن في عام 2007. ويعود السبب في ارتفاع أسعار الأسمدة إلى الزيادة التي طرأت في أسعار الغاز الطبيعي، كما أن الزيادة في الطلب على الأسمدة في نفس الفترة ساهمت في ارتفاع أسعارها. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية في الربع الأخير من عام 2008، تراجع أسعار الأسمدة إلى مستويات متدنية كما انخفض الطلب عليها لعدم تيقن المزارعين بالمستوى الذي ستصل إليه المنتجات الزراعية، الملحق (9/4).

وتبين بعض المؤشرات معدلات الارتفاع في الطلب على الأسمدة وزيادة أسعارها، بعد التباطؤ في الطلب عليها الذي امتد حتى شهر سبتمبر 2009، وذلك بسبب انخفاض أسعار الغاز الطبيعي وتكاليف الشحن. ومن جانب آخر، يسعى عدد من الدول العربية إلى زيادة طاقته الإنتاجية من الأسمدة النيتروجينية التي يتم تصدير أكثر من 80 في المائة منها.

صناعة السكر

تعتبر صناعة السكر من الصناعات الأساسية التي تحظى باهتمام الدول باعتبارها صناعة غذائية إستراتيجية يهيمن عليها القطاع العام عموماً، في حين أن الصناعات القائمة على تلك السلعة كالحلويات السكرية ومنتجات الكاكاو، تحوز معظمها على اهتمام القطاع الخاص. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن الإنتاج العربي من السكر الخام لا يلبي كامل الاحتياجات العربية الاستهلاكية، لذلك يتم استيراد احتياجات الدول العربية من السكر الخام والسكر المكرر، من البرازيل والهند وغيرهما من الدول المصدرة. ففي عام 2008، بلغ إجمالي استيراد الدول العربية من السكر الخام حوالي 4.8 مليون طن ومن السكر الأبيض حوالي 5.3 مليون طن، في حين أن إنتاجها الإجمالي من السكر الخام لنفس السنة لا يتعدى 3 مليون طن، الملحق (10/4).

وتعتمد صناعة السكر إما على المحاصيل السكرية المنتجة، كقصب السكر والبنجر، أو على استيراد السكر الخام وتكريره. وتتركز زراعة قصب السكر في الدول العربية في مصر والسودان والمغرب، إذ بلغت مساحة المحاصيل الزراعية الإجمالية في عام 2008 حوالي 223 ألف هكتار، مثلت حصة مصر منها حوالي 61 في المائة، والسودان نحو 30 في المائة، والمغرب حوالي 6 في المائة⁽⁹⁾. كما بلغ الإنتاج الإجمالي لمحاصيل قصب السكر لنفس العام حوالي

(8) الإتحاد العربي للأسمدة، التقرير الإحصائي السنوي 2008.

(9) Food and Agricultural Organization of the United Nations, www.faostat.fao.org

24 مليون طن من قصب السكر، بلغت حصة مصر منها حوالي 68 في المائة، والسودان نحو 28 في المائة، والمغرب حوالي 4 في المائة.

وتتركز زراعة البنجر في مصر والمغرب وسورية، إذ بلغت مساحة المحاصيل الإجمالية في عام 2008 حوالي 194 ألف هكتار، مثلت منها حصة مساحة المحاصيل في مصر حوالي 56 في المائة، والمغرب حوالي 29 في المائة، وسورية حوالي 14 في المائة. كما بلغ الإنتاج الإجمالي لمحاصيل البنجر في العام ذاته حوالي 9 مليون طن، بلغت حصة مصر منها حوالي 55 في المائة، والمغرب نحو 32 في المائة، وسورية حوالي 12 في المائة.

وعلى صعيد الاستهلاك الإجمالي للدول العربية من السكر، فقد بلغ حوالي 10.8 مليون طن في عام 2008، حيث تصدرت الأردن قائمة أعلى متوسط استهلاك للفرد لذلك العام بمعدل 48.6 كجم، تلتها ليبيا وسورية وموريتانيا بمعدل 46.6 كجم و45.1 كجم و44.9 كجم، على التوالي.

من جانب آخر، تسعى بعض الدول العربية مثل اليمن إلى إنشاء مصانع لتكرير السكر الخام لتغطية استهلاكها المحلي وتصدير الفائض. أما في السودان، فيسعى بعض المستثمرين إلى استغلال الموارد الزراعية المتوفرة فيها لزراعة قصب السكر وإنشاء مصنع متكامل لإنتاج السكر مع محطات بخارية لتوليد الكهرباء يتم تشغيلها باستخدام وقود البقاس (بقايا قصب السكر المطحون).

صناعة الأثاث

تمتلك كل من مصر وسورية وتونس صناعات تصديرية للأثاث، كما توجد صناعة الأثاث في بعض الدول العربية الأخرى كالسعودية، إلا أن تسويق منتجاتها يقتصر على الاستخدام المحلي. وتعتبر مصر من أكثر الدول العربية نشاطاً في تلك الصناعة لتوافر عمالة فنية مدربة لديها بالإضافة إلى وجود صناعات قائمة مساندة لصناعة الأثاث. وقد ارتفعت صادرات مصر من الأثاث من نحو 90 مليون دولار في عام 2005 إلى نحو 310 مليون دولار في عام 2008⁽¹⁰⁾. وتسعى مصر إلى زيادة صادراتها من خلال الاستعانة بأحدث التقنيات لتنويع التصاميم ورفع جودة منتجاتها، وأيضاً من خلال تدريب العاملين لرفع مهاراتهم الفنية. وقد تم إنشاء ثلاثة مراكز لدعم صناعة الأخشاب والأثاث في مصر لتطوير هذه الصناعة وزيادة تنافسيتها عالمياً.

وفي الأردن، تشكل منشآت قطاع الصناعات الخشبية والأثاث حوالي 2.6 في المائة من مجموع المنشآت العاملة في قطاع الصناعات الوطنية. وتواجه صناعة الأثاث في الأردن عدة تحديات أهمها ارتفاع تكلفة الإنتاج حيث أن بعض مدخلات الإنتاج ما تزال تخضع للجمارك، إضافة إلى وجود منافسة قوية من الواردات من الأثاث.

(10) www.furnexegypt.com.

وفي سورية، بلغت قيمة الأثاث المستورد لعام 2008 ما يعادل 15 مليون دولار فيما بلغت الصادرات حوالي 38 مليون دولار. وكما هو الحال في معظم الدول العربية، تعاني صناعة الأثاث في سورية من منافسة الواردات من الأثاث المنتج في الصين وفي دول شرق آسيا وذلك نتيجة لانخفاض تكلفتها مقارنة بالإنتاج المحلي.

وتعتبر صناعة الأثاث المنزلي في السعودية من الصناعات الحديثة نسبياً حيث بدأت قبل عقدين. ويقدر حجم سوق الأثاث بأكثر من 1 مليار دولار حيث يمثل الإنتاج المحلي نحو 35 في المائة من حجم السوق. وتركز الصناعة المحلية في بعض المصانع والورش للأثاث على جودة منتجاتها التي تشمل الأثاث المنزلي والمفروشات. وقد ساهمت الطفرة العمرانية التي تشهدها السعودية، وارتفاع مستوى دخل الفرد، وارتفاع معدل النمو السكاني، إضافة إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي، في زيادة مبيعات قطاع الأثاث المنزلي.

وتواجه صناعة الأثاث في غالبية الدول العربية عدة صعوبات أهمها ضعف التسويق أمام المنتجات المستوردة من الصين ومن دول شرق آسيا، وعدم توفر بيانات مسح دقيقة لمتطلبات السوق، إضافة إلى التقليد في التصميم لعدم توفر مصممين محترفين. وقد أدى ذلك إلى تراجع أسعار منتجات الأثاث المحلية بمعدلات بلغت نحو 50 في المائة خلال الأعوام الخمس الماضية. ولرفع درجة تنافسية المنتجات المحلية، قامت عدة مصانع باستقطاب تقنيات تصنيع متطورة وعالية الأداء تستخدم في المصانع العالمية للأثاث، إضافة إلى تأهيل العاملين لتشغيلها.

وقد كان للأزمة الاقتصادية العالمية أثراً واضحاً على صناعة الأثاث في الدول العربية، خاصة في الدول التي يكون فيها استخدام العمالة كثيفاً، كمصر على سبيل المثال. ويعود ذلك إلى تراجع عدد العقود مع الدول المستوردة نظراً لضعف القوة الشرائية على المستوى العالمي، الأمر الذي نتج عنه تقليص في حجم العمالة، وانخفاض قيمة صادرات الأثاث.

دور صناديق التنمية في تمويل مشاريع الصناعات التحويلية في الدول العربية

نظراً للدور الأساسي للصناعات التحويلية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقوم بعض صناديق التنمية بدعم مشاريع الصناعات التحويلية في الدول العربية، وخاصة مشاريع القطاع الخاص، وذلك من خلال المساهمة في تمويل تلك المشاريع. فمثلاً، ساهم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل مشروع إنشاء وتشغيل مصنع للأسمت في السودان، ومصنعين للحديد والصلب ومصنع لإنتاج الزجاج في اليمن. وساهمت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، إحدى مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، في تمويل عدد من المشاريع الصناعية في سورية والجزائر واليمن والسعودية. كما تم توفير التمويل اللازم لبعض المشاريع ذات التكلفة العالية مثل مشروع إنشاء وتشغيل مصنع لتكرير السكر، ومشروع مصنع للحديد والصلب، في اليمن، من خلال تجمع لمؤسسات تمويلية عربية مثل المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والصندوق العربي وصندوق الأوبك.

تنافسية الصناعات التحويلية العربية

نظراً لصعوبة قياس تنافسية الصناعة التحويلية، يتم عادة استخدام مجموعة من المؤشرات لمعايير معينة من أجل معرفة الاتجاه العام لتنافسياتها. وتعتبر الإنتاجية والتكلفة والحجم والحصة من السوق العالمية من أهم المعايير المستخدمة في قياس تنافسية الصناعة التحويلية. من هذا المنطلق، ونظراً لندرة البيانات الخاصة بالدول العربية، سيتم فيما يلي التطرق إلى مدى تنافسية صادرات الصناعة التحويلية للدول العربية من خلال النظر في حجم هذه الصناعة وصادرتها، وفي أداء بعض منتجاتها في السوق العالمية.

توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم: يلاحظ من توزيع القيمة المضافة للصناعة التحويلية عبر العالم أن نسبة مساهمة مجموع الدول الصناعية تراجعت بشكل ملحوظ خلال السنوات الخمس الماضية، إذ انخفضت من حوالي 74.7 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 66.5 في المائة في عام 2009. فقد انخفضت نسبة مساهمة دول أمريكا الشمالية من حوالي 27.4 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 20.5 في المائة في عام 2009، وشهدت نسبة مساهمة كل من دول أوروبا ودول شرق آسيا تقلبات في نطاق ضيق خلال تلك الفترة مع تراجع خلال السنتين الأخيرتين. وفي المقابل، ارتفعت نسبة مساهمة مجموع الدول النامية من حوالي 25.3 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 33.5 في المائة في عام 2009، حيث ازدادت هذه النسبة لدول آسيا وأهمها الصين، من حوالي 17.2 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 24.9 في المائة في عام 2009، مع تغير في نطاق ضيق لدول أمريكا اللاتينية وارتفاع طفيف لدول أفريقيا، خلال الفترة ذاتها، الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2)
التوزيع العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية
خلال الفترة 2005-2009

الدول النامية					الدول الصناعية					السنة
المجموع	دول أخرى	أفريقيا	أمريكا اللاتينية	آسيا	المجموع	دول أخرى	شرق آسيا	أوروبا	أمريكا الشمالية	
25.3	1.2	0.9	6.0	17.2	74.7	3.0	19.9	24.4	27.4	2005
26.2	1.1	0.9	6.1	18.1	73.8	3.1	20.5	23.7	26.5	2006
28.9	1.2	1.0	6.3	20.4	71.1	3.2	20.6	24.2	23.1	*2007
30.5	1.2	1.0	6.5	21.8	69.5	3.4	20.1	23.8	22.2	**2008
33.5	1.4	1.1	6.1	24.9	66.5	3.5	19.2	23.3	20.5	**2009

* بيانات أولية.

** تقديرات.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2010.

وقد ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية خلال السنتين الأخيرتين في زيادة تراجع مساهمة الدول الصناعية وتزايد مساهمة الدول النامية في ناتج الصناعة التحويلية، حيث تشير إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أن تلك الأزمة أثرت بشكل كبير على الصناعة التحويلية في أهم الدول الصناعية خلال عام 2009، بينما كانت آثارها خفيفة على الدول النامية.

مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي: بلغ متوسط نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة 2005-2007، حوالي 15.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية، وحوالي 20.3 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول النامية بما فيها الدول العربية، بينما لم يشكل إلا حوالي 9.4 في المائة بالنسبة لمجموعة الدول العربية خلال الفترة ذاتها. وقد شهدت تلك النسبة تراجعاً ملموساً بالنسبة لدول أمريكا الشمالية ودول الاتحاد الأوروبي خاصة بين عامي 2005 و2006، وتغيرت في نطاق ضيق بالنسبة لدول شرق آسيا ومجموعة الدول النامية، بينما تراجعت تدريجياً بالنسبة للدول العربية من حوالي 9.7 في المائة في عام 2005 إلى حوالي 9.3 في المائة في عام 2007، الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)
مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول (2007-2005)

(نسبة مئوية)

الدول العربية	الدول النامية	الدول الصناعية				السنة
		مجموعة الدول الصناعية	شرق آسيا	الاتحاد الأوروبي	أمريكا الشمالية	
9.7	20.4	15.7	21.7	15.5	13.6	2005
9.5	20.2	15.3	22.0	15.1	13.0	2006
9.3	20.4	15.2	21.8	15.0	12.9	*2007

* بيانات أولية.

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الصناعية 2010.

تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية: استناداً إلى البيانات المتوفرة حول تجارة بعض منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية للفترة 2007-2008، يمكن استقراء مدى تنافسية تلك المنتجات باستخدام مؤشر نسبة صافي تجارة الدولة في منتج معين إلى إجمالي تجارة الدولة في هذا المنتج. وإذا كان المؤشر موجباً، فإنه يشير إلى أن الدولة المعنية تتميز بتنافسية في ذلك المنتج. ويتبين من المؤشرات أن ست عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية في منتجات صناعية تشمل الزيوت والشحوم، والكيماويات، والمنتجات البلاستيكية، والأسمدة، والملابس والمنتجات الجلدية، والمنتجات الأسمنتية والألمنيوم، الملحق (11/4).

إضافة إلى المؤشر المذكور أعلاه، فمن الممكن كذلك استخدام مؤشر التخصص الدولي، المعروف بمؤشر لافاي، للنظر في مدى تنافسية منتجات الصناعة التحويلية للدول العربية. ويعادل المؤشر الفرق بين الميزان التجاري المعدل لمنتج معين وإجمالي الميزان التجاري المعدل للبلد، مضروباً في نسبة التجارة في ذلك المنتج إلى إجمالي تجارة البلد. وعندما يكون المؤشر موجباً، فيدل على أن للبلد ميزة نسبية في ذلك المنتج. وكلما كانت قيمة المؤشر عالية، كلما دل ذلك على أن درجة تخصص البلد في المنتج مرتفعة. فبالإطلاع على بيانات عام 2008، يتأكد أن لبعض الدول العربية ميزة نسبية في عدد من المنتجات الصناعية. وتشمل هذه المنتجات الأسمدة في الأردن وتونس والبحرين والمغرب، والمنسوجات والملابس الجاهزة في تونس والأردن والمغرب، والكيماويات غير العضوية في المغرب والأردن وتونس، والملح والكبريت في الأردن والمغرب وسورية، وصناعة الأسماك في موريتانيا واليمن، والألمنيوم في البحرين، ومنتجات الحديد الخام في موريتانيا، والجلود في جيبوتي، الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)
مؤشر التخصص الدولي لمنتجات الصناعة التحويلية للدول العربية
(2008)

الدولة وقيمة المؤشر	المنتج
الأردن: 92، تونس: 42، البحرين: 23، المغرب: 17	الأسمدة
تونس: 67، الأردن: 52، المغرب: 27	المنسوجات والملابس الجاهزة
المغرب: 31، الأردن: 29، تونس: 22	الكيماويات غير العضوية
الأردن: 38، المغرب: 24، سورية: 9	الملح والكبريت
موريتانيا: 64، اليمن: 8	صناعة الأسماك
البحرين: 95	الألمنيوم
موريتانيا: 316	منتجات الحديد الخام
جيبوتي: 19	الجلود

المصدر: International Trade Center, UNCTAD/WTO

ونظراً للطبيعة الديناميكية للتنافسية، تجدر الإشارة إلى أن قيمة مؤشر لافاي شهدت تغيرات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة بالنسبة لمنتجات عدد من الدول العربية. فبالإطلاع على قيم ذلك المؤشر الواردة في المصدر المذكور أعلاه، يمكن ذكر الانخفاض التدريجي لقيمة المؤشر بالنسبة للقطن في مصر من 15 في عام 2004 إلى صفر في عام 2008، وفي سورية من 12 إلى 4 خلال الفترة ذاتها. وتدل تلك الأرقام على تراجع درجة تنافسية الدولتين في القطن. ومن جهة أخرى، حصل تحسن مهم في درجة تنافسية منتجات بعض الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية. فاستناداً إلى المصدر ذاته، يمكن ذكر الارتفاع التدريجي لقيمة مؤشر لافاي بالنسبة للأسمدة في الأردن من 45 في عام 2006 إلى 92 في عام 2008، وفي تونس من 16 إلى 42 خلال الفترة ذاتها.